رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ١٨ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣/ ٦ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

النظام الجمهوري الرئاسي والتغيير السياسي في تركيا (قراءة في انتخابات ٢٠٢٣)

The Presidential Republican System and Political Change in Türkiye (A Reading of the 2023 Elections)

أ.م.د. أسامة عبدعلي خلف

Asst. Prof. Dr. Osama Abdul Ali Khalaf

جامعة بغداد / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

University of Baghdad / College of Physical Education and Sports Sciences

Ossama.KHalf@cope.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يتلخص البحث في دراسة تغيير النظام السياسي في تركيا والانتقال إلى (نظام الحكم الرئاسي) على وفق التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٧ ، بعد مواجهة البيروقراطية التي تتبوأ موقعا متميزا في تركيا، وتتحرك بمنطق الوصاية على العملية السياسية ، والتعرض لأطروحة (القرن التركي او مئوية تركية) لحزب العدالة والتنمية الحاكم والتي تسهم في رؤية وضع (دستور جديد للبلاد) ، كما تناول البحث قراءة وتحليل انتخابات ٢٠٢٣ في تركيا ، من حيث تنافس التحالف الحاكم وتحالف المعارضة (الطاولة السداسية) ، وتوقع خسارة رجب طيب اردوغان على اثار (جائحة كورونا) ، و (زلزال ٦ فبراير ٢٠٢٣) المدمر الذي أصاب منطقة شاسعة من المحافظات الجنوبية ، وكذلك اقتصاد تركيا المضطرب. لكن جائت نتائج انتخابات ٢٠٢٣ بفوز رجب طيب اردوغان في الجولة الثانية ، بعد تغلبه على منافسه (كمال قلجدار أوغلي) المرشح عن تحالف المعارضة ، وكذلك فوز التحالف الحاكم الذي يتزعمه حزب العدالة والتنمية في مقاعد البرلمان ، وبنسبة مشاركة هي الأعلى في انتخابات تركيا ، واهمية هذه الانتخابات تكمن في انها جرت بمطلع قرن ثاني جديد من تاريخ تركيا الجمهورية . وتعرض البحث كذلك الى موقف دول الاتحاد الأوربي من نتائج هذه الانتخابات .

الكلمات المفتاحية : " تركيا "، " النظام الرئاسي "، " البيروقراطية "، " مئوية تركيا "، " انتخابات ٢٠٢٣".

Abstract

The research boils down to studying the change of the political system in Turkey and the transition to the (presidential system of government) in accordance with the constitutional amendments of 2017, after confronting the bureaucracy that occupies a distinguished position in Turkey, and moving with the logic of guardianship over the political process, and exposing the thesis of the (Turkish century or Turkish centenary) of the party The ruling Justice and Development Party, which contributes to the vision of establishing (a new constitution for the country). The research also dealt with reading and analyzing the 2023 elections in Turkey, in terms of the competition of the ruling coalition and the opposition coalition (the six-party table), and the expectation of the loss of Recep Tayyip Erdogan due to the effects of the (Corona pandemic), and (The devastating earthquake of February 6, 2023, which struck a vast area of the southern provinces, as well as Turkey's troubled economy. However, the results of the 2023 elections came with the victory of Recep Tayyip Erdogan in the second round, after defeating his competitor (Kemal Kilicdarogli), the candidate for the opposition coalition, as well as the victory of the ruling coalition led by the Justice and Development Party in parliamentary seats, with a participation rate that is the highest in Turkey's elections, and the importance of this. The elections were held at the beginning of a new second century in the history of Republican Turkey. The research also addressed the position of the European Union countries regarding the results of these elections..

Keywords: "Turkey", "Presidential System","Bureaucracy","Turkey's Centennial", "2023 Elections".

المقدمة:

لا يقتصر تغيير النظام السياسي في تركيا والانتقال إلى (نظام الحكم الرئاسي) على إعادة صياغة تنظيم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية فحسب، بل يهدف كذلك إلى إنشاء توازن جديد بين البيروقراطية والسياسة المدنية ، كما يعده بعض الباحثين بأنه خطوة لتقويض البيروقراطية ومن شأنها ان تدعم الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في تركيا . وتظهر نتائج انتخابات ٢٠٢٣ فوز رجب طيب اردوغان والحزب الحاكم الذي يتزعمه ، وبنسبة مشاركة هي الأعلى في انتخابات تركيا ، وكذلك رمزية هذه الانتخابات التي جرت بمطلع قرن ثاني جديد من تاريخ تركيا الجمهورية، وبمشروع يقوده تحالف المعارضة بالعودة الى النظام البرلماني . وعلى الرغم من التحديات التي واجهت الحزب الحاكم مثل اثار(جائحة كورونا) و(زلزال ٦ فبراير ٢٠٢٣) المدمر الذي ضرب مناطق واسعة في المحافظات الجنوبية في تركيا ، واقتصاد تركيا المضطرب الذي أدى إلى أزمة كبيرة ، ولكن جائت نتائج هذه الانتخابات لتعبر عن ثقة الشعب بالحزب الحاكم ، وان برنامجه السياسي المتجدد هو الاقرب الى الشعب التركي من اطروحات الأحزاب المعارضة .

اهمية البحث : تأتي أهمية البحث في التعرف على تجربة الانتقال للحكم الرئاسي في تركيا ومبرراته ، والبحث في مواجهة البيروقراطية الوصائية من قبل النظام السياسي المنتخب ، والتغييرات في هيكلية السلطة التنفيذية الجديدة، وذلك لما لتركيا من دور إقليمي ومن خصائص سياسية واقتصادية وايديولوجية في المرحلة الراهنة، وكذلك دراسة وتحليل انتخابات ٢٠٢٣، والتعرف على الطروحات الجديدة لحزب العدالة والتنمية مثل القرن التركي او مئوية تركيا . بعد مدة حكمه المستمرة التي تبلغ حوالي ٢٢ عاما ، وبتحولات سياسية كبيرة وحاسمة، وعمل على الدمقرطة بفهم وممارسات جديدة ، وهو يتمتع بمكانة استثنائية في الحياة السياسية.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من تساؤلات عن مسار التطورات في النظام السياسي في تركيا ، منها ما التغيير السياسي والانتقال الى الحكم الرئاسي في نظام الحكم في تركيا ؟ وما اثره في التنافس مع الأحزاب المعارضة ؟ وكيف كانت نتائج انتخابات ٢٠٢٣ في تركيا الرئاسية والنيابية والتي تجري في يوم واحد، وعلى وفق تطبيق النظام الرئاسي. وهل تعبر عن الإرادة الشعبية ؟ وما موقف الاتحاد الأوربي منها ؟

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان الانتقال الى النظام الرئاسي هو لدعم الديمقراطية ، ولتقويض الدولة العميقة والبيروقراطية في تركيا ، وان نتائج انتخابات ٢٠٢٣ وانتخاب اردوغان رئيس للبلاد للدورة الرئاسية الثانية الى ٢٠٢٨ ، هي اشبه بمنح الثقة الشعبية لهذا التحول السياسي.

منهج البحث: وقد تبنى الباحث منهج التحليل النظمي للتحقق من الفرضية ، كما استعان بالمنهج الوصفي والتحليلي لما يتطلبه موضوع البحث . وتهيكل البحث بالاتي :

المحور الأول : الانتقال الى نظام الحكم الرئاسي

بلغت المناقشات والمشاورات التي دارت لسنوات طويلة حول تغيير النظام السياسي في تركيا، ومناورات البحث عن النظام الامثل – غايتها بالانتقال دستوريا إلى (النظام الجمهوري الرئاسي) في استفتاء ١٦ نيسان

٢٠١٧، وأقرار التغيير بـ(نعم) بنسبة (٥١,٤%) من أصوات الناخبين[*]، لكن جاءت الخطوات الفعلية في طريق هذه التغيير في النظام السياسي التركي في المرحلة التي أعقبت المحاولة الانقلابية في ١٥ تموز ٢٠١٦ [**]، وبناءً على إعلان حزب الحركة القومية قبوله للتغيير في النظام السياسي ، قدم حزب العدالة والتنمية المشروع الذي أعده حول التعديلات الدستورية إلى حزب الحركة القومية في تشرين الثاني ٢٠١٦ للتفاوض حولها، وعرض المشروع الذي يتضمن التحول في النظام السياسي إلى البرلمان في ١٠ كانون الأول ٢٠١٦، وأقر الشعب التعديلات المذكورة ، واتفق على تنفيذ جميع التعديلات تقريبا مع أول انتخابات برلمانية ورئاسية، ودخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ والعمل الفعلي بالنظام الرئاسي في تركيا مع انتخابات ٢٤ حزيران ٢٠١٨.

وانتهت قضية تحول النظام السياسي . لتجاوز أزمة النظام البرلماني التركي الذي بقي موضع جدل ونقاش على مدى أربعين عاما تقريباً[***] ، ولابد من الإشارة هنا الى انه ليس نظاماً رئاسياً كاملاً بل هو نظام جمهوري رئاسي خاص بتركيا ، فعلى الرغم من الوصف الرسمي والاكاديمي له بالنظام الرئاسي الجمهوري. وحيث ألغيت رئاسة الوزراء، وجرى تنظيم السلطة التنفيذية برئيس واحد ينتخبه الشعب مباشرة كما في النظام الرئاسي، لكن إعطاء رئيس الجمهورية ومجلس الشعب التركي الكبير الصلاحية في عزل بعضهما بصورة متبادلة، تجعل هذا النظام يمتلك خاصية من خصائص النظام البرلماني . ومن الواضح ان الغاية من هذا الخاصية هي لتجاوز الانغلاق السياسي الذي يمكن أن يحصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية او بين القوى الفاعلة في النظام ، كما أن النظام الجمهوري الرئاسي يعد نتاج الجهود الحثيثة التي بذلها حزب العدالة والتنمية ، وقد تحقق نتيجة توافق بين الحزبين (حزب العدالة الحاكم وحزب الحركة القومية المعارض) والنص الذي تشكل فيه لا يعكس تأييد جميع الأحزاب السياسية في تركيا. وقد صمم النظام الرئاسي، بتسمية رسمية (بالنظام الجمهوري الرئاسي)[١]. لتخطي الأزمات التي كانت تحدث في النظام البرلماني التركي . ولتلافي الأزمات السياسية والصراعات الإيديولوجية في الادارة التي شهدتها البلاد في السابق، وكذلك لدمج البيروقراطية والمؤسسات السياسية في النظام الجديد، وعملها بانسجام مع النظام السياسي الحاكم . ولتناول التغيير في بنية النظام السياسي في تركيا ، وابرز مبررات ومعالم التغيير الهيكلي للنظام الرئاسي والطروحات الجديدة لتركيا سنقوم بمناقشتها على وفق الاتي :

أولاً : الوصاية البيروقراطية

من خصائص السياسة والإدارة في تركيا أن البيروقراطية تتبوأ موقعا متميزا فيها، وتتحرك بمنطق الوصاية على العملية السياسية . وتهيمن في تركيا عقلية (الحراسة البيروقراطية) لتحدد (ما هو خير للمجتمع نيابة عنه) ، وتنفيذ ذلك الخير من الأعلى إلى الأدنى، وتتداخل مع هذ العقلية مبدأ (الدولتية) الاتاتوركية لتبرز البيروقراطية أمامنا في تركيا عنصرا ينفذ سياسة المحافظة على استمرارية دولة النخبة البيروقراطية، وحماية العلمانية، وغيرها. ومن أجل ذلك تسعى هذه النخبة في تركيا إلى أن تجعل السيطرة على الدولة في يدها بطرق خارجة عن الإرادة الشعبية.

وإن الجدل حول تغيير النظام السياسي يتعلق في الأساس بإعادة بناء العلاقة على نطاق واسع بين السياسة والبيروقراطية في تركيا من جديد ، بتعبير آخر لا يقتصر تغيير النظام السياسي في تركيا على أساس إعادة تنظيم العلاقة بين الهيئة التشريعية والتنفيذية فحسب، بل يهدف كذلك إلى إنشاء توازن جديد بين البيروقراطية والسياسة المدنية . لان البيروقراطية التي عدت نفسها قوة موجهة لعملية التحديث منذ بداية العهد الجمهوري ، تبوأت كذلك ومنذ السنوات الأولى موقعا مهماً وحاسماً في الحياة السياسية في تركيا ، واستمر ذلك على امتداد العقود اللاحقة، واصبحت قوة مركزية مهمة في البنية الاجتماعية[٢] والسياسية، والتزمت بمهمة إنقاذ الدولة والتغريب (باعتبار الغرب قدوة في النهضة) ، والبرلمان في تركيا – من وجهة نظر النظم السياسية المقارنة – لم يعكس السمات الأساسية للبرلمان التقليدي، ومهامه الرئيسية داخل النظام السياسي ، بل اعتمد (أنموذج) البرلماني الوصائي الذي يقوم على بيروقراطية النخبة، ويعمل على السيطرة على الدولة، وهذه النخبة تتسم بعقلية نمطية إقصائية من حيث العلاقة بين المجتمع والدولة، اذ تقصي فئات اجتماعية معينة[٣]. هذه العقلية فتحت الطريق أمام التباعد والافتراق بين الدولة والمجتمع في تركيا. وعلى الرغم من اعلانها فتح القنوات أمام مختلف فئات المجتمع للدخول في مجال السياسة والبرلمان بعد الانتقال إلى الحياة السياسية متعددة الأحزاب في تركيا ، فإن النخبة البيروقراطية في الواقع قد صممت نظاماً برلمانيا يوفر لها الاحتفاظ بالسلطة من دون الفوز في الانتخابات، وعلى وفق آليات وتشريعات مختلفة ، لأنها فتحت الطريق في أغلب الأوقات أمام إدارة السلطة في تركيا بحكومات ائتلافية ضعيفة، وعملت على عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المرتبط بضعف هذه الحكومات، وإقصاء فئات معينة من المجتمع خارج البرلمان، وإغلاق الأحزاب التي لا تتحرك ضمن الإطار الذي خطته النخبة البيروقراطية للدولة العميقة [٤]، والعمل على اعتبار موقع رئاسة الجمهورية صاحب السلطات المهمة والخالي من المسؤولية بمثابة (الفيتو) المعرقل لمسيرة الاعمال الإدارية بالممانعة او تأخير الأعمال وإبطائها، وأخيرا دخول البيروقراطية العسكرية على الخط وقيامها بالانقلاب العسكري واخرهُ انقلاب ٢٠١٦[٥]. ومن أجل ذلك احد مساعي الانتقال من النظام البرلماني الى النظام الجمهوري الرئاسي ، هي لمواجهة وانهاء العقلية الوصائية، التي لا تستند إلى الإرادة الشعبية. واليوم تركيا تقف على عتبة مرحلة من التطور السياسي والاقتصادي والإداري ، وان تغيير نظام الحكم في تركيا. والانتقال إلى نظام الحكم الجمهوري الرئاسي يسهم في إنشاء أرضية قوية للتحول المؤسساتي من أجل الدمقرطة والتحول الديمقراطي وانهاء الوصاية .

ثانيا : النظام الرئاسي وإعادة هيكلة السلطة التنفيذية

جاءت صياغة النظام الجمهوري الرئاسي عبر التعديلات الدستورية ، وتم الانتقال إلى النظام الجديد بشكل كامل بعد إجراء (الانتخابات البرلمانية وانتخابات رئاسة الجمهورية) للمرة الأولى في وقت واحد، في انتخابات ٢٤ حزيران ٢٠١٨ ، وبعد فوز اردوغان وتحالف الجمهور الذي تعهد بالتحول المؤسساتي إلى نظام الحكم الرئاسي ، وذلك مقابل تعهد (تحالف المعارضة) الذي نادى بالعودة إلى النظام البرلماني. وهنا برزت الحاجة لإعادة هيكلة الدولة انسجاما مع النظام الجديد عن طريق إلغاء رئاسة الوزراء، وإعادة هيكلة (رئاسة

الجمهورية) والوزارات، وتحديد الوظائف والمهمات من جديد، والتنفيذ الكامل للنظام الحكم الجمهوري الرئاسي . ولم تجر أي تغييرات جديدة في مجالات مثل خصائص الدولة الأساسية وصفاتها المركزية، ونظام الحريات والحقوق العامة، وبنية السلطة التشريعية وواجبات المحكمة الدستورية وانتخاب أعضائها[٦]. كما ألغي الحكم الموجود في الدستور الحالي بخصوص قطع علاقة رئيس الجمهورية المنتخب بحزبه إن وجدت، وبذلك تتيح التعديلات الدستورية لرئيس الجمهورية الذي انتخبه الشعب مباشرة، أن يتزعم الحزب السياسي الذي ينحدر منه. ومن جهة أخرى زاد عدد نواب البرلمان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ وانخفض شرط عمر الترشيح للانتخابات إلى (١٨ عاما)، فضلا عن إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بيوم واحد بصورة متزامنة ومرة كل خمسة سنوات[٧].

وفي سياق التغيير على التنفيذ ، تكوّن (الجهاز التنفيذي) من (رئاسة الجمهورية ، الوزراء، مؤسسات المحافظات) ، ولكي يستطيع رئيس الجمهورية أداء مهامه بالكامل واستخدام صلاحياته بفاعلية وعقلانية – أعيدت هيكلة (مؤسسة رئاسة الجمهورية) في النظام الجديد بطريقة مماثلة لـ(المكتب التنفيذي للرئيس) في الولايات المتحدة الأمريكية[٨]، لكن هنا تم الأخذ بعين الاعتبار الثقافة السياسية والمجتمعية لتركيا وبنيتها الإدارية وتقاليدها والمشكلات السياسية التي واجهتها مؤخراً وأولوياتها الإستراتيجية، ثم إنشاء (بنية جديدة خاصة بتركيا)[٩] ، وتكونت من (وحدات الأركان) التي توفر الدعم لرئيس الجمهورية في صياغة السياسات العامة وتنفيذها، و(الوحدات المساعدة) التي تسيّر الشؤون الذاتية لمؤسسة (رئاسة الجمهورية) وتنفذ الأعمال المساعدة لرئيس الجمهورية في أداء مهامه. والوحدات المساعدة مثل (مديرية القلم الخاص) وتقوم بإدارة شؤون المراسلات الرسمية والخاصة لرئيس الجمهورية، وتنظيم مراسمه و زياراته الداخلية والخارجية. ومثل (رئاسة الشؤون الإدارية) وتتمون من أربع وحدات رئيسة، هي: (المديرية العامة للقوانين والتشريعات)، و(المديرية العامة للعمل الاستراتيجي) ، و(المديرية العامة لشؤون الأمن)، و(المديرية العامة للدعم والخدمات المالية). والمدير الأعلى لرئاسة الشؤون الإدارية هو (رئيس الشؤون الإدارية)، وهو المسؤول عن نشاطات جميع الوحدات أمام رئيس الجمهورية، ويعادل هذا الموقع من الناحية الفنية منصب سكرتير البيت الأبيض في الولايات المتحدة الأمريكية (Chief of Staff White House) .

وعن (نواب رئيس الجمهورية) تم تنصيب نائب واحد لرئيس الجمهورية حاليا، على الرغم من تضمين المادة ١٨ من المرسوم الرئاسي (المادة ١٨) أنه في حال خلو منصب الرئاسة من الرئيس لأي سبب كان ، يتسلم نائب الرئيس الأكبر سناً من بين النواب منصب الرئيس بالوكالة، ويستخدم صلاحياته الى ان ينتخب رئيس جديد للجمهورية، وفي حال غياب رئيس الجمهورية عن منصبه مؤقتاً لأسباب صحية أو زيارة خارجية، ينوب عنه نوابه في مهامه بالوكالة ويستخدمون صلاحياته [١٠]. ويحتوي نموذج الإدارة الجديد على (مكاتب) تابعة لرئاسة الجمهورية ترتبط مباشرة برئيس الجمهورية، ذات ميزانية خاصة، وكيان قانوني خاص، واستقلال إداري ومالي، بشكل مماثل لممارسات الدول التي يحكمها النظام الرئاسي، هذه المكاتب هي (المكتب المالي، مكتب الموارد البشرية ، مكتب التحول الرقمي و مكتب الاستثمار).وشكلت بنية هذه المكاتب في نموذج الإدارة الجديد بوصفها وحدات تنفذ النشاطات المرتبطة بالوزارات، وقد اشار رئيس الجمهورية أردوغان الى هذه

الوحدات بانها ستدير المشروعات بما يتماشى مع أولوياته، وستكون لها طبيعة تنفيذية، من دون أن تقع في شراك البيروقراطية.

وتضمن هذا النموذج للإدارة الجديدة بعض البنى المرتبطة برئاسة الجمهورية تحت اسم (الرئاسة) وكانت في البنية الإدارية السابقة باسم (المستشارية) وهذه الرئاسات هي (رئاسة شؤون الدولة) و(رئاسة هيئة الأركان)، و (رئاسة تشكيلات الاستخبارات الوطنية)، و(رئاسة الصناعات الدفاعية) والأمانة العامة للجنة الأمن القومي ،و(رئاسة الشؤون الدينية)، و(لجنة تفتيش الدولة)، و(إدارة صندوق أصول تركيا)، و(رئاسة إدارة القصور الوطنية)، و(رئاسة الاتصالات)، و(رئاسة الموازنة والإستراتيجية)، ومن الجدير بالذكر ان رئاسة هيئة الأركان، ورئاسة تشكيلات الاستخبارات الوطنية. ورئاسة الشؤون الدينية كانت في البنية الادارية السابقة مرتبطة بـ(رئاسة الوزراء) او مستقلة، وبعد إلغاء رئاسة الوزراء تم ربطها برئاسة الجمهورية ، كما وتتركز مهمة رئاسة الموازنة والإستراتيجية حول تشكيل الميزانية ، وعملية إدارتها التي هي في عهدة رئاسة الجمهورية ، بشكل مشابه لمكتب الإدارة والميزانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وستعمل رئاسة الموازنة كوحدة إدارية مهمتها إعداد موازنة من شأنها إنشاء روابط بين رؤية رئيس الجمهورية وأهدافه وأولوياته السياسية، والموارد المالية التي ستنتقل إلى المؤسسات العامة [١١]. اما عن الوزراء فيتكون مجلس الوزراء في نظام حكومة رئاسة الجمهورية من وزراء يعينهم ويعزلهم رئيس الجمهورية بشكل مباشر، ويشترط ان يختار الرئيس وزراءه من أشخاص ليسوا أعضاء في البرلمان ، وإن كانوا أعضاء في البرلمان تلغى عضويتهم في البرلمان بمجرد تعيينهم وزراء، كما جرى بعض التغييرات في الوزارات، وكانت الخطوة الأولى هي تقليل عدد الوزارات، وتم كذلك تغيير في مهام بعض الوزارات ووظائفها، وأصبحت تتركز على التنفيذ والإشراف، وفي هذا السياق سار التوجيه الجديد في دمج الوزارات من اجل تقليل عددها وتحسين كفائتها ، وهكذا تم تقليلها من ٢٦ الى ١٦ وزارة[١٢] وكانت اكثر التغييرات جذرية على مستوى الوزارات في المجال الاقتصادي لتبسيط ادارتها وحصرها باتجاه واحد .

ثالثا : حزب العدالة والتنمية وأطروحة (القرن التركي او مئوية تركيا)

حمل حزب العدالة والتنمية بهويته (الديمقراطية المحافظة)[*]، السياسة التركية إلى تحولات إيجابية حاسمة، وعمل على الدمقرطة بفهم وممارسات جديدة ، وهو يتمتع بمكانة استثنائية في الحياة السياسية التركية مع فترة حكمه المستمرة التي تبلغ حوالي ٢٢ عاما. وقد اعلن في انتخابات عام ٢٠٢٣ برؤية (مئوية تركيا) . التي تتضمن إبعاد السياسة عن الاستقطاب السياسي القائم حول الأيديولوجيا والهوية والدين والعرق، ووضعها على القيمة والعمل والإسهام والانجاز[١٣]، ووضع حزب العدالة والتنمية ، لنفسه هدفا يتمثل في طرح رؤية سياسة جديدة متكاملة للمجتمع والدولة. ومن الواضح أن هذه الرؤية تهدف إلى تقديم استراتيجية مستقبلية لتركيا للمئوية الثانية من الجمهورية، وهي نتاج جهود حزب العدالة والتنمية لتجديد نفسه وتطويره لسياسات شاملة . ويمكن القول ان هذا الجهد يرتبط بحقيقة أن حزب العدالة والتنمية يهتم بوضع رؤية جديدة أمام الناخبين في كل مرحلة ،وفي جميع الانتخابات منذ عام ٢٠٠٢ . والتي كانت تنطوي على محاربة الوصاية الراسخة، وتقوية

المؤسسة السياسية ودمقرطة المجال السياسي، وتعهداته في نضاله ضد التهديدات التي تواجه تقدم تركيا نتيجة التغيرات العالمية والإقليمية .

إن رؤية (مئوية تركيا) ، التي تطرح خطاب تحويل تركيا إلى قوة عالمية في العصر الجديد من قبل رئيس الحزب الحاكم أردوغان ، وتدعو الى الجمع بين المثالية المحتملة للقيم وواقعية التكيف مع الظروف[١٤] . وأن الحزب منفتح على الإسهامات المختلفة لهذه الرؤية . وقد قال أردوغان في أثناء توجيهه هذه الدعوة : نبني معا ، ونخلق أرضية جديدة للإجماع الوطني، وتتويج تركيا بهوية جمهورية ديمقراطية تشاركية، وإعادة تأسيس محور السياسة من خلال العمل، وبدء فترة من الحرية الإيجابية تنهض وتثري بالاختلاف وتخرج من غرف الانفراد[١٥]. ولاجل ذلك ، ينظر إلى الانتقال إلى (نظام الحكم الرئاسي) على أنه خطوة استباقية من شأنها ان تدعم الدمقرطة ومن أجل ضمان استقرار النظام السياسي في القرن الجديد، وتحقيق التحول الديمقراطي في تركيا [١٦]، ومن خلال النظر في كامل فترة حكم حزب العدالة والتنمية ، يمكن الإشارة الى ابرز ديناميات هذا الحزب خلال هذه الفترة وهي كالاتي [١٧]:

- توحيد ناخبي حزب العدالة والتنمية حول القيادة السياسية الكاريزمية[١٨].
- القدرة على التوفيق بين مصالح المجموعات المختلفة ، وعلى وفق الظروف المتغيرة وروح العصر.
- قدرة الحزب على الحفاظ على نجاحه في السياسات العامة الداخلية وحل مشكلات والحفاظ على الحريات في كل مرحلة .
- نجاح مواجهة الأزمات وتحييد سياسة الحزب المقاومة المواجهة، وإدارة التغيير من خلال تطوير مهارات التعلم السياسي.
- ممارسات السياسة الخارجية الناجحة .
- القدرة على إدارة التغيير النخبوي في السياسة الحزبية من دون إحداث انقسامات وأزمات كبيرة.

وتسهم رؤية المئوية الثانية لتركيا في وضع (دستور جديد للبلاد) ، ففي ظل النظام الرئاسي الجمهوري وسلطات الرئيس يؤكد رئيس التحالف الحاكم أردوغان باستمرار أن أحد أهم أهداف حزبه هو وضع دستور جديد، ويؤكد بعد انتخابات ١٤ أيار ٢٠٢٣ سيكون كتابة دستور جديد لتركيا عملا مهما للبرلمان في دورته الجديدة. لكن افتقار التحالف الحاكم إلى الغالبية المطلقة (٣٦٠) نائباً في البرلمان الذي تشكل بعد ١٤ ايار، يجعل تحقيق هدف الدستور الجديد متوقفاً على نجاح المفاوضات بين السلطة وتحالف المعارضة. ومن الجدير بالذكر ان دستور عام ١٩٨٢ الذي تمخض عن انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، تعرض للتعديل (١٩ مرة) ، وتم تعديل ثلثيه تقريباً[١٩] ، لكن رغم ذلك لايزال وصائي عسكري . ويسعى التحالف الحاكم الحالي الى تغييره ، ووضع دستور مدني، يتلائم مع رؤية وروح مؤية تركيا . وأن تجاوز الخلاف على نظام الحكومة ، وهو العقبة الكبرى أمام صياغة الدستور الجديد. قد يسهم ذلك في تحقيق الاتفاق بين السلطة والمعارضة ، كما ان نتائج الانتخابات ٢٠٢٣ ، أظهرت أن وعود (تحالف المعارضة) بالعودة إلى النظام البرلماني ، لم يجد الاستجابة الكافية لدى الشعب ، على الرغم من حملته المكثفة التي استمرت قرابة عامين ، بالمقابل حظي النظام الرئاسي

بقبول جيد ، وهو لا يزال في بداياته، وعلى الرغم من انه ابتدأ مع تحديات سياسية عالمية كبيرة ، مثل (وباء كورونا) ، و(زلازل ٦ فبراير) و(حرب أوكرانيا) و(أستمرار ارتفاع معدل التضخم). ورغم ذلك فضل الناخبون النظام الرئاسي على النظام البرلماني، ولم يلق النظام البرلماني الامال الذي تزعمها المعارضة. لذلك ان أعمال الدستور الجديد أو تعديلات دستورية جديدة[*]، ستكون على رأس مهام هذا النظام الرئاسي.

المحور الثاني : الانتخابات الرئاسية والنيابية ٢٠٢٣

شهدت تركيا انتخابات ٢٠٢٣ في ١٤ أيار التي وصفت بكونها مصيرية وتاريخية ، وفق عدد من الخبراء والمؤسسات الدولية[٢٠]. وذلك للحفاظ اولاً على المكانة التي سعت تركيا الى الوصول اليها في العقدين الأخيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، ولسبب رئيس اخر هي ان هذه الانتخابات جرت في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية ، وبمطلع قرن ثاني جديد من تاريخ تركيا الجمهورية ، وهذا يحمل أهمية كبيرة من الناحية الرمزية والتاريخية، ولجميع الأحزاب السياسية في تركيا . وأمتازت ايضاً في انها انحسرت المنافسة بين تحالفين رئيسين ومرشحين متضادين تماماً، يزعم كل منهما أنه يرسم اتجاهاً جديداً لتركيا. فالمرشح الأول، (رجب طيب أردوغان) وهو مرشح (تحالف الجمهور) ورئيس حزب العدالة والتنمية، أشار إلى تركيا بوصفها قطباً عالمياً يقوم عليه مفهوم (القرن التركي) الذي يعمل على إنشائه ، ويدعو له وعلى أساس منهج شامل[٢١]، وقدم وعداً بأن ينتقل بتركيا من دولة حليفة لقطب ، أو جزء من كتلة إلى دولة مرشحة لتكون قطباً ، بوصفها قوة مستقلة إقليمية ترسم محورها الخاص بها في نظام عالمي جديد يتطور إلى عالم متعدد الأقطاب[٢٢].

بالمقابل، أطلق تحالف المعارضة، الذي وصف بـ(الطاولة السداسية) ، عن طريق مرشحه (كمال قليجدار أوغلو) رئيس حزب الشعب الجمهوري خطاب (إعادة الإنشاء) ، بوصفه مفهوماً يقوم عليه تصور (القرن الثاني للجمهورية)، وتعهد بأنه سيحقق تتويج الجمهورية بالديمقراطية. أي بالعودة إلى الاستراتيجية التقليدية المتبعة في القرن العشرين من قبل الفريق المؤسس للجمهورية التركية، والمتمثلة في اتباع العالم الغربي سياسياً وثقافياً. وعن طريق مقترح تعديل دستوري لتعزيز العودة للنظام البرلماني[٢٣].

اولاً : تنافس التحالف الحاكم وتحالف المعارضة : انتخب أردوغان رئيسا لأول مرة في ظل نظام الحكم الرئاسي الجديد في حزيران ٢٠١٨. وبشرت هذه الانتخابات بتحالفات انتخابية جديدة وحسب النظام الانتخابي الجديد[٢٤] ، وبذلك اتخذت الأحزاب المعارضة خطوات لتوسيع تحالفهم الرئيس بتشكيل (الطاولة السداسية) مع الانتخابات البلدية عام ٢٠١٩، وقد تألفت تلك الكتلة الأولية من (حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد، وحزب السعادة) وكان لهذا تأثير إيجابي على هذه الانتخابات . في الوقت نفسه، قدم (علي باباجان وأحمد داود أوغلو) ، اللذان كانا على وشك الانفصال عن حزب العدالة والتنمية ، دعمهما للمعارضة بشكل غير مباشر ، كما أيد (حزب الشعوب الديمقراطي) الكتلة الناشئة بشكل أكثر صراحة. وبأثر ذلك، فاز مرشحوا المعارضة برئاسة البلدية في مدن رئيسة، مثل (إسطنبول وأنقرة) ، حيث كان الحزب الحاكم يتزعم لفترة طويلة هذه المدن (ومن المتوقع ان تستمر الأحزاب المعارضة في الاستحواذ على هذه المدن) ، وبدأت تتكون ثقة وشجاعة عند الناخبين المعارضين من أنهم يستطيعون الفوز في انتخابات ٢٠٢٣ من خلال معطيات رئيسة منها :

السعي السياسي على توحيد القوى السياسية المعارضة وتنظيمها جيداً . وثانياً: توقعت المعارضة أن تؤدي (جائحة كورونا) إلى جر اقتصاد تركيا المضطرب بالفعل إلى أزمة كبيرة . وبطبيعة الحال إن الانخفاض في الدخل ومستويات المعيشة للأجور ساعدا المعارضة على اكتساب الدعم الانتخابي، علاوة على ذلك اعتقدت المعارضة ان حكومة حزب العدالة والتنمية، التي كانت تعاني من أزمات فعلية ، لن تستطيع التعافي من (زلزال ٦ فبراير ٢٠٢٣) المدمر الذي أصاب منطقة شاسعة في المحافظات الجنوبية للبلاد وأودى بحياة أكثر من ٥٠ ألف شخص ، وتضرر منه قرابة ١٤ مليون شخص في عشرة ولايات (كيليس وديار بكر وأضنة وعثمانية وغازي عنتاب وشانلي أورفا وأديامان ومالاطيا وهاتاي وكهرمان مرع)[٢٥] . ورغم الدمار الهائل الذي تسببه إلا ان غالبية أصوات هذه الولايات في جنوبي تركيا ذهبت لصالح اردوغان وتحالف الشعب وفي سبع من الولايات العشر المتضررة من الزلزال، تصدرها أردوغان في حين حصد كليجدار أوغلو الصدارة في ثلاث ولايات. وسجل حزب العدالة والتنمية المركز الأول في تسع مدن وحزب اليسار الأخضر في ولاية واحدة، حيث حصل أردوغان على قرابة ٧٢ في المئة من أصوات في (كهرمان مرعش مركز الزلزال) والولاية الأكثر تضررا، وكانت نسبته أكثر من ٦٠ في المئة في بقية الولايات التي فاز فيها. لأنه تحرك سريعاً ، وقدم للمناطق المتضررة الكثير من العطايا من خزانة الدولة، أهمها تقديم منحة مالية في حدود ٥٠٠ دولار لكل العائلات المتضررة بصرف النظر عن حجم الضرر الواقع عليهم ، وتعهدت الحكومة بإزالة الركام من المدن وإعادة بناء المنازل المدمرة والمنازل التي تعرضت للضرر ، وقامت الحكومة باستئجار غرف في الفنادق العامة والسياحية لاستضافة متضرري الزلزال وكذلك توقيف الدراسة في الجامعات وتحويل المدن الجامعية إلى مأوى لمتضرري الزلزال. وفي اثناء جولاته الانتخابية، كرر أردوغان تعهد حكومته بإعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال، وتضميد جراح المنكوبين، على أن تتولى الدولة إنشاء المساكن وتسليمها للمواطنين المتضررين بلا أي مقابل خلال عامين. وأعلن أن الحكومة تعمل على إنشاء ٦٥٠ ألف شقة سكنية في المناطق المنكوبة جراء كارثة الزلزال، مشيرا إلى أنها تهدف إلى تسليم ٣١٩ ألف منزل لأصحابها في غضون عام[٢٦].

والجدير بالذكر ان قبل ذلك كان هناك بعض الإجراءات الحكومية في منتصف عام ٢٠٢٢، واجهت بها التضخم ، منها زيادة الحكومة للحد الأدنى للأجور، الفئات الاجتماعية التي عانت فقدان الدخل وكانت تعيش تحت تهديد التضخم المرتفع منذ ديسمبر ٢٠٢١. ومن ثم قدمت زيادة لأصحاب التقاعد وموظفي القطاع العام لما يقرب من مليوني موظف[٢٧]. كما أدى الكشف عن العديد من المشروعات العملاقة، التي جرى الانتهاء منها على مدى السنوات الخمس الماضية – إلى دعم الروح الحماسية عند مؤيدي الحزب الحاكم. في النهاية، نجح الحزب الحاكم في تقديم نفسه على أنه الجهة الوحيدة التي يمكن أن تعالج المشكلات الاقتصادية.

اما تحالف المعارضة (الطاولة السداسية) جمعت ممثلين عن مختلف الفئات الاجتماعية المهمشة الذين أجروا محادثات مطولة ، بحيث أدى إلى كسب هذه المجموعات، لكنها أدت الى رد فعل مغاير بين مؤيدي الأحزاب الرئيسة. لان طريقة اختيار (مرشح المعارضة) للانتخابات الرئاسية تمت بآلية ذات طبيعة تعسفية قوضت الاتحاد الطوعي لأعضاء التحالف ، كما ان تفاوض (زعماء المعارضة الستة) على الشروط للمرشح

اخذت فترة طويلة جدا لاختيار المرشح (عكس ما كان في تحالف الجمهور). كما ان الترويج للعودة لـ(النظام البرلماني المعزز)، الذي ظل محتواه وجدوله الزمني غير واضحين، لم يجد اقبالا عند مؤيدي المعارضة[٢٨]. في حين استمر الحزب الحاكم في طمأنة الناخبين بأدائه القوي وأستقراره على النظام الجمهوري الرئاسي. وكذلك قام الحزب الحاكم بتذكير الناخبين في أثناء الحملة الانتخابية باستمرار بأن أحزاب المعارضة دخلت في شراكة مع (حزب الشعوب الديمقراطي)، وهو حزب ذات طبيعة انفصالية، للفوز بالانتخابات على الرغم من أن حزب الشعوب الديمقراطي لم يكن رسمياً جزءا من (تحالف الأمة)، إلا أن العلاقات الوثيقة لتلك الحركة مع (كمال كيلبجدار أوغلو)، الذي حصل على تأييد زعيم حزب الشعوب الديمقراطي السابق (صلاح الدين دمير ناش) وممثلي (حزب العمال الكردستاني) دفعت العديد من الناخبين إلى الاعتقاد بأن فوز المعارضة المحتمل سيضعف دفاعات الدولة وسيقود الى العنف والفوضى. كما لم يستطع جزء من الناخبين الوثوق بـ(كليجدار أوغلو) بسبب تلقيه التأييد من قبل (دميرتاش) الذي حرّض على أعمال الشغب في (٨-٦) تشرين الاول ٢٠١٤، وحصل على دعم (حزب العمال الكردستاني) الذي يسعى إلى التقرب من (الفائز المحتمل) وكذلك رفضه لإدانة مثل هذه التصريحات من الدعم ، حيث كان غير قادر على إبعاد نفسه عن هذه الشبهات، رغم نجاح شراكة حزب الشعوب الديمقراطي مع المعارضة في الانتخابات البلدية (لأنها كانت غير معلنة). ومع ذلك، فقد تبنى قادة حزب العمال الكردستاني مناصرة المعارضة وأيدوا كيلجدار أوغلو على أنه الفائز المحتمل، لكن هذه التصورات أدت الى الاضرار بصورة المعارضة السياسية[٢٩]. وعندما رأى الناخبون أن التعهدات المبالغ بها للمعارضة بزيادة الإيرادات، والتغلب على التحديات الاقتصادية، وتضميد جروح الزلزال ، اصبحت أقل إقناعا من أداء الحكومة. وفي الوقت نفسه، أدى تركيز كتلة المعارضة على المساومات الداخلية إلى إرباك الناخبين ومنح الحزب الحاكم ثبات اكثر. وفي النهاية أحققوا في موائمة إستراتيجيتهم الانتخابية، وهذا أدى إلى تفاقم الاحباط لمؤيديهم خلال التصويت في الجولة الثانية .

ثانياً : نتائج الانتخابات : تميزت انتخابات ٢٠٢٣ في تركيا بمعدل مشاركة مرتفع جدا بنسبة (٨٧%) في الجولة الرئاسية الأولى ، وهي الأعلى تاريخياً في انتخابات تركيا ، وبنسبة ٨٤% في الجولة الثانية ،(كما موضح في الجدول١) وهذا يعكس تقليداً ديمقراطيا قوياً في الحياة السياسية التركية[٣٠]، ويبين أيضا إن المجتمع التركي يملك وعياً سياسياً بمستويات عالية، ويقوم بتغيير اتجاهات الحياة السياسة من خلال التصويت .

جدول (١) يوضح نسبة المشاركة في جمع الانتخابات الرئاسية[٣١]

	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠٢٣ الجولة الأولى	٢٠٢٣ الجولة الثانية
عدد الناخبين المسجلين	٥٥,٦٩٢,٨٤١	٥٩,٣٦٧,٤٦٩	٦٤,١٤٥,٥٠٤	٦٤,١٩٧,٤١٩
عدد الناخبين الذين ادلو بأصواتهم	٤١,٢٨٣,٦٢٧	٥١,١٩٧,٩٥٩	٥٥,٨٣٣,١٥٣	٥٤,٠٢٣,٦١٦
نسبة المشاركة	%٧٤,١٣	%٨٦,٢٤	%٨٧,٠٤	%٨٤,١٥
نسبة الأصوات الصحيحة	%٩٨,٢١	%٩٧,٧٩	%٩٨,١٤	%٩٨,٧٣

فقد ارتفع عدد الناخبين المسجلين في ٢٠٢٣ إلى ٦٤ مليون ناخب، بعد أن كان ٥٩ مليون ناخب عام ٢٠١٨، و ٥٦ مليون ناخب عام ٢٠١٤. وعند إضافة الناخبين الجدد الذي بلغوا عمر ١٨، ارتفعت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٢٣ لتصل إلى ٨٧,٠٤ بالمئة بعد أن كانت ٨٦,٢٠٤ بالمئة في العام ٢٠١٨ و ٧٤,١٣ بالمئة في عام ٢٠١٤. لكن في انتخابات الجولة الثانية تراجعت نسبة المشاركة إلى ٨٤,١٥ بالمئة[٣٢] ، وبذلك بالإمكان وصف انتخابات ٢٠٢٣ بأنها الانتخابات ذات نسبة المشاركة الأعلى في تركيا.

١-**الانتخابات البرلمانية** : ان انتخابات ١٤ مايس ٢٠٢٣ هي انتخابات الدورة البرلمانية (الثامنة والعشرين)، وتظهر النتائج كما موضح في الجدول رقم (٢) ، ان حزب العدالة والتنمية (AK) قد حصل على أكبر عدد من النواب في البرلمان (٢٦٨) مقعدا، وعلى (٣٥,٦٢ %) من الأصوات ، لكنه لم يستطع الوصول إلى ٣٠١ نائباً، وهي الأغلبية المطلقة في البرلمان. وهذه ليست ظاهرة جديدة، لأنه في انتخابات ٢٠١٨ حصل على أكبر عدد من النواب (٢٩٥)، لكنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة الا بالتحالف مع الحركة القومية . وفي نتائج هذه الانتخابات جاء حزب الشعب الجمهوري (CHP) بعد حزب العدالة والتنمية بحصوله على ١٦٩ مقعدًا في البرلمان. ثم جاء بالترتيب الحزب اليسار الأخضر(SP) بحصوله على (٥٥) مقعدا والذي هو امتداد الحزب الشعوب الديمقراطي، وحزب الحركة القومية (٥٠) مقعدا، وحزب الجيد (٤٤) مقعدا، وحزب السعادة (٢٠) معقدًا، وحزب الديمقراطية والتقدم (١٥) مقعدا ،بالإضافة إلى ذلك، حصل حزب الرفاه الجديد (YRP) الذي خاض الانتخابات أول مرة على ٢,٨٠ بالمئة وحزب الظفر على ٢,٢٣ بالمئة، وبلغت أصوات حزب العمال التركي 1,76 (P) بالمئة، وأصوات حزب (BP) الوحدة الكبرى 0.97 بالمئة.

جدول رقم (٢)* نتائج انتخابات الجمعية الوطنية التركية الكبرى٢٠٢٣ (٦٠٠ مقعد)

الحزب	الرئيس العام	محلي	%	في الخارج	%	المجموع	%	+/-	مقعد	+/-
حزب العدالة والتنمية	رجب طيب اوردغان	١٨,٥٨٦,١٣٧	٣٥,٣٢	٨٠٦٣٢٥	٤٤,٤٤	١٩٣٩٢٤٥٢	٣٥,٦٢	٦,٩٤	٢٦٨	٢٧
حزب الشعب الجمهوري	كمال كيليجدار وغلو	١٣٣٧٤٤٦٣	٢٥,٤١	٤٢٧٧٢٠	٢٣,٥٧	١٣٨٠٢١٨٣	٢٥,٣٥	٢,٧٠	١٦٩	٢٣
حزب الحركة القومية	دولت بهجلي	٥٢٨٣٣٤٥	١٠,٠٤	٢٠١٤٧٥	١١,١٠	٥٤٨٤٨٢٠	١٠,٠٧	١,٠٣	٥٠	واحد
حزب الجيد	ميرال اكسينر	٥٢١١٦٣٢	٩,٩٠	٦٤٣٤٩	٣,٥٥	٥٢٧٥٩٨١	٩,٦٩	٠,٢٧	٤٣	-
حزب اليسار الأخضر	اوكار ابراهيم أكين	٤٦٢٤٠٩٤	٨,٧٩	١٧٩٨٢٨	٩,٩١	٤٨٠٣٩٢٢	٨,٨٢	٢,٨٨	٦١	٦
حزب الرفاه من جديد	فاتح اربكان	١٥٠٥٧٣٦	٢,٨٦	٢١٣١٢	١,١٧	١٥٢٧٠٤٨	٢,٨٠	-	٥	-
حزب النصر	اوميت اوزداج	١١٩٨٦٤٧	٢,٢٨	١٧٧٥٢	٠,٩٨	١٢١٦٣٩٩	٢,٢٣	-	صفر	-
حزب عمال تركيا	اركان باس	٩٠٣٧٤٢	١,٧٢	٥٢٣١٥	٢,٨٨	٩٥٦٠٥٧	١,٧٦	-	٤	٢
حزب الوحدة العظيم	مصطفى دستيسي	٥٢٢٤٧٠	٠,٩٩	٨٣٠٠	٠,٤٦	٥٣٠٧٧٠	٠,٩٧	-	صفر	١
حزب مسقط الراس	محرم انس	٤٨٧٩١٠	٠,٩٣	١٤٧٥٩	٠,٨١	٥٠٢٦٦٩	٠,٩٢	-	صفر	-

المصدر : الموقع الرسمي للجنة الانتخابات العليا في تركيا رقم القرار٢٠٢٣/١٢٥٥ متاح بصيغة pdf على الموقع : https://www.ysk.gov.tr/doc/karar/dosya/٢٠٢٣/٤٥٦٣٩٠٠٢-١٢٥٥.pdf.

يلاحظ أن معدل الأصوات الإجمالي لـ(تحالف الجمهور) الذي يضم حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الرفاه الجديد وحزب الوحدة الكبرى هو ٤٩,٤٦%، ومعدل الأصوات الإجمالي لـ(تحالف الشعب) الذي يتكون من حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد هو ٣٥,٠٤، ومعدل الأصوات الإجمالي التحالف العمل والحرية الذي يضم حزب اليسار الأخضر وحزب العمال التركي هو ١١٠,٥٨، ومعدل الأصوات الإجمالي لتحالف (الأجداد) هو ٢٢,٤٣ بالنظر إلى توزع المقاعد في البرلمان حصل حزب العدالة والتنمية على ٢٦٨ مقعدا وحزب الشعب الجمهوري على ١٦٩ مقعدا. هناك فارق ٩٩ نائبا بين حزب العدالة والتنمية وأقرب منافسيه ، ومن الجدير بالذكر هنا أن ٣٩ نائبا منتخبا من حزب الشعب الجمهوري يتسبون إلى أحزاب أخرى. ومن هنا ارتفع الفارق في عدد النواب بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري إلى ١٣٩ بعد استقالة

النواب ال٣٠ من حزب الشعب الجمهوري وعودتهم إلى حزبهم. والحزب الثالث الذي لديه أكبر عدد من النواب (٦١) ناليا) هو حزب اليسار الأخضر ، يليه حزب الحركة القومية (٥٠) نائبا. فحزب الجيد (٤٣) نائباً، وخرج حزب الرفاه الجديد الذي خاض الانتخابات البرلمانية أول مرة بـ(٥) نواب، وتمكن حزب العمال التركي من الفوز بأربعة مقاعد في البرلمان. وعند دراسة توزيع المقاعد تبعا للتحالفات يتبين أن تحالف الجمهور شكل الأغلبية بـ٣٢٣ ، في حين حصل تحالف الملة المعارض أو الشعب على ٢١٢ مقعدا، في حين حصل تحالف العمل والحرية على ٦٥ نائباً .

من ناحية أخرى، يعد حزب العدالة والتنمية هو الحزب الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات داخل البلاد وخارجها. لكن معدل الأصوات التي حصل عليها داخل تركيا كان ٣٤,٩٣ بالمئة، في حين ارتفع معدل الأصوات التي حصل عليها خارج تركيا إلى ٤٤,٤٤ بالمئة، وبالنسبة لحزب الشعب الجمهوري فقد بلغ معدل أصواته في الداخل ٢٥,١٨ بالمئة، تراجع هذا المعدل إلى ٢٣,٥٧ بالمئة خارج البلاد، أما حزب الحركة القومية فهو الحزب الآخر الذي حصل على أصوات في الخارج تفوق الأصوات التي حصل عليها في الداخل، فقد كان معدل الأصوات التي حصل عليها داخل البلاد ٩,٩٢ بالمئة، ومعدل أصواته خارج البلاد ١١,١٠ بالمئة، ويمكن القول: إن معدل أصوات حزب الجيد خارج البلاد ضعيف للغاية، فمعدل الأصوات التي حصل عليها في الخارج ٣,٥٥ بالمئة فقط لا غير. ومن اللافت للانتباه أن حزب اليسار الأخضر وحزب العمال التركي هما الحزبان الآخران اللذان حصلا على أصوات في الخارج أكثر من الأصوات التي حصلا عليها داخليا.

وبمقارنتها بنتائج الانتخابات العامة عام ٢٠١٨، يلاحظ أن معدل الأصوات التي حصل عليها تحالف الجمهور الخفض بمعدل ٤,٢٠ بالمئة، إذ كان المعدل ٥٣,٦٦ بالمئة عام ٢٠١٨ بالتوازي مع ذلك، انخفض معدل الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٢٣ بنحو ٧ بالمئة إذ كان قد حصل على أصوات بمعدل ٤٢,٥٦ في الانتخابات العامة عام ٢٠١٨، وتمكن من الفوز بـ٢٦٨ مقعدا في البرلمان في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٢٩٥ مقعدا عام ٢٠١٨، وهذا يعني أنه خسر ٢٧ ناليا، وبلغ معدل الأصوات التي حصل عليها حزب الحركة القومية ١٠,٠٧ بالمئة عام ٢٠٢٣ إذ كان ١١,١٠ بالمئة عام ٢٠١٨، وزاد نائب واحد في عدد نوابه فوصل عددهم إلى ٥٠ نائبا.

أما تحالف الشعب فقد حصل في انتخاب ٢٠١٨ على ٣٣,٩٥ بالمئة، لكن هذا المعدل ارتفع إلى ٣٥,٠٤ في انتخابات ٢٠٢٣، إذ حصل حزب الشعب الجمهوري على أصوات بمعدل ٢٥,٣٥ بالمئة عام ٢٠٢٣ بعد أن كان معدل أصواته ٢٢,٦٥ بالمئة عام ٢٠١٨، وارتفع عدد نوابه من ١٤٦ إلى ١٦٩ نائبا، لكن ٣٩ نائبا من هؤلاء من أحراب أخرى خاضوا الانتخابات من قوائم حزب الشعب الجمهوري، وأصبحوا نوابا، فارتفعت أصواته بمعدل ٢,٧٠ مقارنة بعام ٢٠١٨، إلا أنه خسر ٧ مقاعد في البرلمان. ولم يستطع حزب الجيد أن يرفع معدل أصواته ولا عدد نوابه. وحصل تحالف العمل والحرية الذي يضم حزب اليسار الأخضر وحزب العمال التركي في انتخابات ٢٠٢٣ على أصوات بمعدل ١٠,٥٨ بالمئة وفاز بـ ٦٧ مقعدا. ومن اللافت للانتباه كما يتضح من الجدول أن حزب اليسار الأخضر خسر أصواتا، وانخفض معدل الأصوات التي حصل عليها

حزب الشعوب الديمقراطي إلى ٨,٨٢ وعدد نوابه إلى ٦١ نائبا بعد أن كان معدل أصواته ١١,٧٠ بالمئة وعدد نوابه ٦٧ وذلك عام ٢٠١٨ .

٢ - انتخاب رئيس الجمهورية

أبتدأ انتخاب رئيس الجمهورية في تركيا من قبل الشعب ، لأول مرة منذ عام ٢٠١٤ ، وقد فاز بها جميعاً (رجب طيب اردوغان) رئيس حزب العدالة والتنمية ، حيث خاض أردوغان انتخابات ٢٠١٤ أمام (أكمل الدين إحسان أوغلو وصلاح الدين دميرتاش)، فحصل أردوغان على ٥١,٧٩ بالمئة من الأصوات، بينما حصل خصومه بالمجموع على ٤٨,٢١ بالمئة. وفي عام ٢٠١٨، ترشح محرم إتجه ومزال أقشر و صلاح الدين دميرتاش و تمل كرم ملا أو غلو ودوغو برينجيك للانتخابات الرئاسية مقابل ردوغان، في هذه الانتخابات أيضا حصل أردوغان على ٥٢,٥٩ بالمئة من الأصوات ، وحصل خصومه على (٤٧,٤١%)

وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٤ أيار ٢٠٢٣ حصل رجب طيب أردوغان على ٤٩,٥٢ % من الأصوات في عموم تركيا، بما في ذلك الأصوات داخل تركيا والأصوات خارج تركيا والبوابات الحدودية، وبالمقابل خاض خصمه (كمال قليجدار أوغلو) الانتخابات كمرشح أجمع عليه اغلبية جناح المعارضة حيث بلغ إجمال معدل الأصوات التي حصل عليها كمال قليجدار أوغلو (٤٤,٨٨ %). ولم يتمكن أي من المرشحين تجاوز عتبة ٥٠ بالمئة اللازمة للفوز في الجولة الأولى، فأجريت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيار (مايو)، وفاز أردوغان بنسبة (٥٢,١٨%) أمام خصمه قليجدار أوغلو الذي حصل على (٤٧,٨٢) كما موضح في الجدول رقم(٣) .

جدول رقم (٣) نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٣ الجولتين

المرشح	الحزب	الجولة الاولى		الجولة الثانية	
		الاصوات	%	الاصوات	%
رجب طيب اردوغان RECEP TAYYİP ERDOĞAN	حزب العدالة والتنمية ADALET VE KALKINMA PARTİSİ	٢٧،٠٨٨،٣٦٠	٤٩،٥٠	٢٧،٧٢٥،١٣١	٥٢،١٦
كمال قلجدار أوغلي KEMAL KILIÇDAROĞLU	حزب الشعب الجمهوري CUMHURİYET HALK PARTİSİ	٢٤،٤٦٨،١٩٦	٤٤،٨٩	٢٥،٤٣٢،٩٥١	٤٧،٨٤
سنان أوغان	مستقل	٢،٨٢٩،٦٣٤	٥،١٧		
محرم أنجه (منسحب)	حزب الوطن	٢٣٨،٦٩٠	٠،٤٤		
المجموع		٥٤،٧٢٤،٨٨٠	١٠٠،٠٠	٥٣،١٥٨،٠٨٢	١٠٠،٠٠

المصدر : الموقع الرسمي للجنة الانتخابات العليا في تركيا رقم القرار١٢٦٩/٢٠٢٣ نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ ، متاح بصيغة pdf على الموقع :https://www.ysk.gov.tr/doc/karar/dosya/٢٠٢٣/٤٦٦١٠٣٧٠-١٢٦٩pdf.

وبالنظر إلى الأصوات داخل تركيا، نرى أنه في الجولة الأولى حصل أردوغان على ٤٩,٢٤ بالمئة، وحصل قليجدار أوغلو على ٤٥,٠٧ بالمئة، وفي الجولة الثانية ارتفع معدل الأصوات التي حصل عليها أردوغان داخل تركيا إلى ٥١,٩١ بالمئة، ومعدل أصوات قليجدار أوغلو إلى ٤٨,٠٩ بالمئة، وكان الفرق بين المرشحين ٤,١٧ بالمئة في الجولة الأولى، و ٣,٨٢ بالمئة في الجولة الثانية. وبالنسبة للأصوات خارج تركيا، نجد أن أردوغان وسع الفجوة بينه وبين قليجدار أوغلو، فحصل في الجولة الأولى على ٥٧,٤٧ بالمئة، وارتفع في الجولة الثانية إلى ٥٩,٥٧ بالمئة بالمقابل، حصل فليجدار أوغلو في الجولة الأولى على معدل ٣٩,٥٧ بالمئة، وارتفع في الجولة الثانية إلى ٤٠,٤٣ بالمئة. وبينما كان الفارق بين المرشحين ١٧,٩ بالمئة في الجولة الأولى، ارتفع هذا الفارق إلى ١٩,١٤ في الجولة الثانية من جانب آخر، بلغ إجمالي الأصوات التي حصل أردوغان عليها في الجولة الأولى من الانتخابات داخل تركيا وخارجها ٢٧ مليونا و ١٣٣ ألفا و ٨٣٧ صوتا، وبلغ عدد أصوات قليجدار أوغلو ٢٤ مليونا و٥٩٤ ألفا و٩٣٢ صوتا. وهذا يشير إلى أن فارق الأصوات بين أردوغان وقليجدار أوغلو في الجولة الأولى بلغ حوالي ٢,٥ مليون في الجولة الثانية، أضاف أردوغان ٧٠٠ ألف و ٨٥٥ (٢,٦٦) صوناً إلى أصواته الحالية. وحصل قليجدار أوغلو في الجولة الثانية على ٩٠٩ آلاف و ٦٢٠ صوتا آخر (٢٩٤). ويتبين من نتائج الجولة الثانية وجود ارتفاع في أصوات أردوغان وقليجدار أو غلو معا داخل تركيا بمعدل ٢,٦٧ و ٣,٠٢ بالمئة على التوالي. أما في خارج تركيا، فتشير نتائج الجولة الثانية إلى ارتفاع أصوات أردوغان وقليجدار أوغلو معا بمعدل ٢,١٠ بالمئة و ٠,٨٦ بالمئة على التوالي.

حصل أردوغان على أكبر عدد من الأصوات في منطقة البحر الأسود برمتها وفي معظم الولايات في وسط الأناضول، وحصل قلي جدار أو غلو على أكبر عدد من الأصوات في سواحل مرمرة وإيجة وشرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول، من ناحية أخرى، يمكن القول: إن التنافس بين أردوغان وقليجدار أو غلو لا يزال مستمرا في هذه المناطق.

إن قراءة نتائج الانتخابات في المدن الكبرى يُلاحظ أن الولايات الواقعة في شرق تركيا وجنوب شرق تركيا حيث توجد الأغلبية الكردية قدمت دعمًا كبيرًا لقليجدار أوغلو، ولاسيما في الجولة الأولى، ولكن في الجولة الثانية يُلاحظ انخفاض في نسبة المشاركة وعدد الأصوات التي حصل عليها قليجدار أوغلو في ولايات وان وماردين وديار بكر وشانلي أورفاء لذلك، كما تقدم فليجدار أوغلو على أردوغان ولو بفارق ضئيل في إسطنبول وأنقرة تحديدا أمر مثير للانتباه. ولاسيما قبل الانتخابات المحلية التي ستجري في عام ٢٠٢٤. وعلى الرغم من الرأي السائد عند كثير من الأشخاص أن سبب هذه النتيجة هو أن الناخبين في المدن الكبرى أكثر تأثرا : بالمشكلات الاقتصادية، فإن هذا التحديد يبقى ناقصا غير مكتمل. فهناك إلى جانب مركزية الاقتصاد مسألة أخرى تقوم على الاقتصاد، وهي التطور الذي يطرأ على البنية المجتمعية للمدن الكبرى واكتساب التمايز الطبقي شكلا أكثر وضوحا وحدة مقارنة بالماضي.

كما تفيد نتائج صناديق الاقتراع في ١١ ولاية كانت قد تعرضت الى (زلزال) أن الحزب الحاكم الحالي لا يزال البديل الأقوى رغم الكارثة الكبرى فقد كان أردوغان متقدما على خصمه في الجولة الأولى في ثماني

ولايات وتقدم على خصمه في الجولة الثانية في تسع ولايات وتقدم علي جدار الوعلو على أردوغان في الجولتين الأولى والثانية، في ات و ديار بكر، وعندما تأخذ بعين الاعتبار أن الأسباب المتعلقة بالحرية والأيديولوجيا هي التي تقف وراء التصويت المصلحة قلي جدار الوظر في هاتين الولايتين، تلاحظ أن قلي جدار الوظر الخلق في المناطق التي ترك فيها الزلزال آثارا مدمرة، ومن اللافت للانتباه أنه بينما ارتفع عدد الأصوات التي حصل عليها أردوغان في جميع الولايات في الجولة الثانية مقارنة بالجولة الأولى، خسر قلي جدار أو علم أصواتنا في ثلاث ولايات هي: أديمان وديار بكر وشانلي أورفا.

ويمكن القول إن أبرز النتائج السياسية التي تبنى على نتائج الانتخابات في عدم إمكانية العودة إلى النظام البرلماني ،وهو الأمر الذي نادت به أحزاب المعارضة ، لان حصول تحالف الالحاكم على اغلبية البرلمان ب٣٢٢ مقعد من اصل ٦٠٠ قد انهى امال المعارضة على الأقل لمدة هذه الدورة الانتخابية، وبذلك اصبح بعض قادة المعارضة يتفاوضون حول إمكانية التفاهم على إيجاد تعديلات لتحسين النظام الرئاسي .

ثالثا : موقف الاتحاد الاوربي من نتائج الانتخابات

تابع الاتحاد الأوربي والدول التي لها علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع تركيا عملية الانتخابات بأهتمام ، وتبين الموقف الرسمي من خلال تصريحات النخب السياسية في الدول الأوربية وكذلك بعض المواقف غير الرسمية والمضادة لبعض الصحف والنصوص التي نشرتها وسائل الاعلام الاوربية وبعض المنضمات الدولية والتي مقرها في اوربا . وبعد انتهاء الانتخابات بفوز (اردوغان) أعلنت الجهات الفاعلة ذات الصلة وفقاً للممارسات الدبلوماسية الراسخة في السياسة الدولية ، بتهنئتها لأردوغان عن طريق منشورات على حساباتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر) . وقد هنأت دول أوروبية عديدة أردوغان بإعادة انتخابه بعد ٢٨ مايو، منها (ألمانيا وألبانيا والنمسا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وإستونيا وفرنسا وكرواتيا وهولندا وإنكلترا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا وكوسوفو ومقدونيا الشمالية والمجر وبولندا ورومانيا وصربيا وسلوفينيا واليونان).

وفي رسائل التهنئة اكتفت النخب السياسية ذات الصلة بإجراء دعوات للتعاون، وهذا يكشف عن آمالها في العمل مع تركيا للفترة المقبلة، وذلك وفقا للممارسات الدبلوماسية. وعلى سبيل المثال: هنا (الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير) أردوغان في رسالة نشرها، وأشار إلى العلاقات بين البلدين " يسعدني أن نتمكن من الإسهام في تعزيز العلاقات الجيدة بين بلدينا. فالتحديات التي تواجهها في العالم تجعل هذا الأمر أكثر أهمية"[٣٣]. كما استخدم المستشار الألماني، (أولاف شولتز)، العبارات الآتية لتهنئة أردوغان في رسالته: "ألمانيا وتركيا شريكان وحليفان مقربان لدينا أيضاً روابط اجتماعية واقتصادية قوية أهنئ الرئيس أردوغان على إعادة انتخابه"[٣٤]. وقدم الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) عن طريق دبلوماسية تويتر بعد الإعلان عن النتائج وشارك بما جاء في حسابه "هناك تحديات كبيرة مستغلب عليها فرنسا وتركيا معا. أهنئ الرئيس أردوغان على إعادة انتخابه"[٣٥].

كما هنأ (رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك) أردوغان على حسابه على تويتر وقال " بصفتنا حلفاء في الناتو، أتطلع إلى استمرار التعاون القوي بين بلدينا، من تطوير التجارة إلى مكافحة التهديدات الأمنية" [٣٦]. وأستخدم (رئيس الوزراء الهولندي مارك روته) العبارات الآتية في تغريدة على حسابه في تويتر " أهنئ أردوغان على إعادة انتخابه. أتمنى له التوفيق في السنوات القادمة، إنني أتطلع إلى تعزيز علاقاتنا وعملنا"[٣٧]. كما قام بعض من القادة السياسيين مثل (رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان) و(رئيس الوزراء البولندي أندريه دودا) بنشر رسائلهم باللغة التركية، وقاموا بنشاط دبلوماسي عام نيابة عن بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك قامت المؤسسات الرسمية في بعض الدول الأوروبية بنشر وجهات نظرها الخاصة ، من خلال نشر تقرير تقييمي لنتائج الانتخابات. على سبيل المثال، نشر مجلس العموم، الذي يشكل مجلس النواب في البرلمان في إنكلترا في ٧ تموز ٢٠٢٣، تقريرا بعنوان (تركيا تحت حكم أردوغان: التطورات الأخيرة وانتخابات عام ٢٠٢٣)[٣٨].

وعلى الرغم من هذه الخطابات الإيجابية الا ان هناك مؤسسات إعلامية كبيرة ومؤثرة في أوربا قد تبنت موقفا ضد أردوغان في العملية الانتخابية وفقاً لوجهة نظرها السياسية الخاصة، مثل مؤسسة (بيلد ودير شبيغل) في ألمانيا، و(الإيكونوميست والغارديان) في إنكلترا، و(لي إكسبرس ولي بوينت) في فرنسا كما فعلت في الانتخابات السابقة. على سبيل المثال، استخدمت الإيكونوميست صورة أردوغان ووضعت عنوان كبير (تركيا على حافة الديكتاتورية) على غلاف عددها الصادر في ١٩ يناير٢٠٢٣ ووضعت عنوان جانبي اخر (يجب أن يغادر أردوغان)[٣٩]، كما نشرت (دير شبيغل) محتوى مشابهاً بهذا في الأيام نفسها، وشبهت أردوغان بيوتين . وتكشف هذه المحتويات عن حملة تشهير لبعض وسائل الاعلام الاوربية ضد اردوغان قبيل الانتخابات كما ان بعض الصحف المضادة تصف اردوغان بالسلطان الإسلامي المستبد، وهو تعبير لا يخلو من بعد ديني متعصب ، وكذلك تسعى من خلاله دعم المعارضين وغير المناصرين لاردوغان وذلك على وفق استراتيجية تخدم اجندتها[٤٠]. لكن في اليوميين التي تلت اعلان نتائج الجولة الثانية اقتصرت وسائل الإعلام الأوروبية على مشاركة الأخبار التي حددت نتائج الانتخابات في (٢٨ مايو) ، مؤكدة نجاح أردوغان. وعلى سبيل المثال، نشرت (BBC من إنكلترا) ما يأتي: نجح أردوغان بشكل أفضل من توقعات شركات المسح والاستطلاع والتحليل، وقالت (لي سوير من بلجيكا) " فاز أردوغان بأصوات القوميين على الرغم من المعارضة غير المسبوقة" ، وقالت (لاريبليكا من إيطاليا) : "وقع أردوغان في (كارثة الزلزال) والمصاعب الاقتصادية ولكنه انتصر"[٤١]. وفي النهاية كان الاتحاد الأوروبي – مع ملاحظة أن تركيا تواصل مفاوضات العضوية الكاملة للاتحاد الاوربي منذ عام ٢٠٠٥ ، قد اظهر اهتماما وثيقا بالانتخابات وراقب الانتخابات عن كثب من خلال بعثة التمثيل الدائم في أنقرة وكان موقفه متوازنا وعقلانياً . وعبر عنها بتقرير جاء فيه أجريت الانتخابات في بيئة سلمية وفق معايير الانتخابات الحرة والديمقراطية، وجرت الحملات الإنتخابية في بيئة تنافسية، وتمكن معظم المرشحين من القيام بحملات انتخابية وبحرية، وأتيحت الفرصة للناخبين الاختيار بين البدائل السياسية، وعلى الرغم من وجود بعض أوجه القصور فيها، إلا أن العملية الانتخابية كانت ناجحة فعالة. وكذلك رأى البرلمان الأوروبي، وهو أحد الهيئتين التشريعيتين في الاتحاد الأوروبي في نتائج الانتخابات "استمرارية للاستقرار السياسي في البلاد ، ودعى الحكومة المشكلة حديثاً الى السياسات الاقتصادية الليبرالية ، والتطبيع

مع الخارج"[٤٢]. وبذلك يتبين ان موقف دول الاتحاد الأوربي الرسمي هو مؤيد ومبارك لنتائج الانتخابات ، بالاعتماد على تقارير الموفدين من دول الاتحاد الأوربي .

خاتمة واستنتاجات

في ختام البحث يظهر ان تركيا قد أصبحت تقف على عتبة مرحلة من التطور السياسي والاقتصادي والإداري ، وان هذا التغيير السياسي يسهم في مواجهة البيروقراطية والعقلية الوصائية ، وكذلك في إنشاء أرضية للتحول المؤسساتي من أجل التحول الديمقراطي وانهاء الوصاية . وعلى الرغم من قوة ونمو الأحزاب المعارضة ، وتبنيهم شعار انهاء (حكم الرجل الواحد) ، الا ان ثقة القاعدة الشعبية بالحزب الحاكم وحزب العدالة والتنمية هي الأكبر كما تبين في نتائج الانتخابات ، لاسيما بعد احداث كورونا وزلزال ٦ فبراير ، وازمات الاقتصاد التركي .

تبين في نهاية البحث الاتي:

- على الرغم من أن النظام الجمهوري الرئاسي يعد نتاج الجهود الحثيثة التي بذلها حزب العدالة والتنمية ، الا انه تحقق نتيجة توافق بين الحزبين (حزب العدالة الحاكم وحزب الحركة القومية المعارض) والنص الذي تشكل فيه لا يعكس تأييد جميع الأحزاب السياسية في تركيا، بل تبنى التحالف المعارض مشروع العودة الى النظام البرلماني .
- تسهم رؤية (مئوية تركيا) التي يبناها الحزب الحاكم في وضع دستور جديد للبلاد ، في ظل النظام الرئاسي الجمهوري وسلطات الرئيس يؤكد رئيس التحالف الحاكم أردوغان باستمرار أن أحد أهم أهداف حزبه هو وضع دستور جديد، ويؤكد بعد انتخابات ١٤ أيار ٢٠٢٣ سيكون كتابة دستور جديد لتركيا عملا مهما للبرلمان في دورته الجديدة.
- في انتخابات ١٤ مايس ٢٠٢٣ وهي انتخابات الدورة البرلمانية (الثامنة والعشرين)، ان حزب العدالة والتنمية (AK) قد حصل على أكبر عدد من النواب في البرلمان (٢٦٨) مقعدا، وعلى (٣٥,٦٢ %) من الأصوات، لكنه لم يستطع الوصول إلى ٣٠١ نائباً، وهي الأغلبية المطلقة في البرلمان، وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٤ أيار ٢٠٢٣ حصل رجب طيب أردوغان على ٤٩,٥٢ % من الأصوات في الجولة الاولى ،وبالمقابل خاض خصمه (كمال قليجدار أوغلو) الانتخابات كمرشح أجمع عليه اغلبية جناح المعارضة و حصل على (٤٤,٨٨ %). ولم يتمكن أي من المرشحين تجاوز عتبة ٥٠ بالمئة اللازمة للفوز، وفي الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيار (مايو)، فاز أردوغان بنسبة (٥٢,١٨%) أمام خصمه قليجدار أوغلو الذي حصل على (٤٧,٨٢) .
- تميزت انتخابات ٢٠٢٣ في تركيا بمعدل مشاركة مرتفع جدا بنسبة (٨٧%) في الجولة الرئاسية الأولى ، وهي الأعلى تاريخياً في انتخابات تركيا ، وهذا يعكس تقليداً ديمقراطيا قوياً في الحياة السياسية التركية، ويبين أيضا إن المجتمع التركي يملك وعياً سياسياً بمستويات عالية، ويقوم بتغيير اتجاهات الحياة السياسة من خلال التصويت .

- تسبب (زلزال ٦ فبراير ٢٠٢٣) في تركيا قبيل الانتخابات، الذي أصاب منطقة شاسعة في المحافظات الجنوبية للبلاد وأودى بحياة أكثر من ٥٠ ألف شخص ، بدمار هائل للبنية التحتية ، وتضرر منه قرابة ١٤ مليون شخص في عشرة ولايات ، إلا ان غالبية أصوات هذه الولايات في جنوبي تركيا ذهبت لصالح اردوغان وتحالف الشعب وفي سبع من الولايات العشر المتضررة من الزلزال، تصدرها أردوغان في حين حصد منافس اردوغان (كليجدار أوغلو) الصدارة في ثلاث ولايات.
- في انتخابات ٢٠٢٣ حصل النظام الرئاسي على (تصويت شعبي ثالث) بالثقة بعد الاستفتاء الدستوري عام ٢٠١٧ وانتخابات ٢٠١٨، على النقيض من ذلك، لم تحظ الخطة الرئيسة للأحزاب المعارضة. باستعادة النظام البرلماني الموسع ، وذلك على وفق أرادة الشعب التركي، وعلى مدى السنوات المقبلة لهذه الدورة البرلمانية، من المفترض أن يعمل البرلمان على إجراء تعديلات دستورية تزيد من ترشيد وتعزيز النظام الرئاسي، ومن الممكن أن تقوم تركيا بإجراء تعديلات إضافية على دستورها في ظل النظام الرئاسي لترسيخ الطابع المؤسسي على نظام الحكم الجديد هذا.
- بعد انتهاء انتخابات ٢٠٢٣ بفوز (اردوغان) أعلنت دول الاتحاد الأوربي موقفها وفقاً للممارسات الدبلوماسية الراسخة في السياسة الدولية ، بتهنئتها لأردوغان عن طريق منشورات على حساباتها الرسمية ، وكذلك على وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر) . وقد هنأت الدول الأوروبية أردوغان بإعادة انتخابه بعد ٢٨ مايو، بشكل رسمي وأعلنت استعدادها للتعاون مع الحكومة الجديدة .

الهوامش

(*) صوّت الناخبون في استفتاء دستوري يوم الأحد ١٦ أبريل ٢٠١٧ على مجموعة من ١٨ تعديلا مقترحاً على دستور تركيا اقترحت التعديلات منذ فترة طويلة من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم وزعيمه الرئيس رجب طيب أردوغان، فضلا عن موافقة حزب الحركة القومية المعارض عليها . محمد نور الدين ، مئة عام من تاريخ تركيا الحديثة ، سيرة سياسية اجتماعية ١٩٢٠-٢٠٢٠، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص٤٦٧

(**) كانت محاولة انقلاب ١٥ تموز بمثابة نقطة انعطاف في عودة مناقشات التحول في النظام السياسي إلى جدول الأعمال من جديد خلال عام ٢٠١٦ ، فبعد هذه المحاولة الانقلابية ، انتقل (دولت بهجلي) زعيم حزب الحركة القومية إلى أبعد من الدعم الذي قدمه لحزب العدالة والتنمية في مكافحة الإرهاب، فغير موقفه السلبي من التغيير الدستوري، وأعلن استعداده للمفاوضات من أجل مقترحات التعديلات الدستورية شريطة ألا تطال المواد الأربع الأولى من الدستور، ولا تفسد البنية الوحدوية، وأطلق مشاورات جديدة من حيث التحول في النظام السياسي. للتفصيل ينظر:محمد زاهد جول، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي ، دار ابن حزم ، بيروت ،٢٠١٧ ، ص٨٣ وما بعدها

(***) كان(تورغوت أوزال) أول من أطلق الجدل حول إدخال النظام الرئاسي بعد وضع دستور ١٩٨٢ حيز التنفيذ. وصرّح بأن النظام الرئاسي ضروري من أجل تطور تركيا اقتصادياً، وأن القفزات الاقتصادية لن تتحقق إلا بالنظام الرئاسي . ولم يتوقف تورغوت أوزال عن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي في تركيا حتى وفاته عام ١٩٨٨. وقال: إن النظام الرئاسي هو أنسب نموذج إداري لتركيا باعتباره (محرك التغيير)، لأنه كان يرى أن البرلمان التركي يبطئ الإصلاحات التي يجب القيام بها. للتفصيل ينظر : محمد بارلاس ، مذكرات تورغوت اوزال ، ترجمة حمد عبدالله ، صباح للنشر ، إسطنبول، ١٩٩٤، ص١٤١.

[١] جمال خالد القاضي، التغير في النظام الرئاسي التركي واثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ط١، دار الخليج، عمان-الأردن، ٢٠١٩، ص٣٧

[٢] Abid Ali Kalaf, O. (2014). The concept of citizenship-The study of the theory. *JOURNAL OF THE COLLEGE OF EDUCATION FOR WOMEN* ,(٢) ٢٥, ٤٤٣-٤٥٠.

[٣] للتفصيل ينظر: اندرو فشكل وتوكهت سيزمان ، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة حمدي الدوري وعدنان ياسين، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٢، ص١١٣ وما بعدها

[٤] شجاع محمود خلف ، اثر الدولة العميقة على السياسات العامة في تركيا بعد عام ٢٠٠٢ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص٥١

[٥] محمد زاهد جول ، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي ، دار ابن حزم ، بيروت ،٢٠١٧، ص٨٥

[٦] احمد سلمان محمد ، النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد ٦٢ ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،٢٠١٩ ، ص١٣

[٧] المصدر نفسه ص١٤

[٨] MEHMET ZAHİD SOBACI, The Republican Presidential System and the Restructuring of the Executive Apparatus in Turkey, Seta , 2018 , p.67

[٩] محمد زاهد ، عزيز أوغلو، النظام الجمهوري الرئاسي وإعادة هيكلة الجهاز التنفيذي في تركيا ، منشورات رؤية تركية ، سيتا ، اسطنبول ، ٢٠١٨ ، ص١٧٠

[١٠] resmigazete.www://http=home?aspx.main/tr.gov.resmigazete.www://http/2018eskiler/tr.gov.20180710/07/tr.gov.resmigazete.www://http=main&htm/2018eskiler.20180710/07/h

(مرسوم رئاسة الجمهورية المادة ١٨)

[١١] محمد زاهد ، عزيز أوغلو، المصدر السابق ، ص١٧٣

[١٢] المصدر نفسه ص١٧٤

[*] ترجع جذور حزب العدالة والتنمية إلى الإسلام السياسي وتقاليد (الرؤية الوطنية) عند حزبي الرفاه والفضيلة، إلا أن قادة العدالة والتنمية قد فكوا ارتباطهم بالأفكار الأكثر راديكالية لسلفهم الأيديولوجي (نجم الدين أريكان) وأكدوا وضعية حزبهم في إطار تقاليد (الديموقراطية المحافظة). وقد اختلفت التسميات لتعريف هذه الظاهرة الجديدة التي تجمع بين الورع الديني والديموقراطية واقتصاد السوق، ما بين (الديموقراطيين المسلمين) و(الإسلاميين المعتدلين) و(ما بعد الإسلاميين) وكذلك مصطلح (الكالفينيين الإسلاميين) وهم منظمي الأعمال ذوي العمل الشاق والقدرة على توليد الاموال والورع الديني معا، والذين يأنفون حياة الترف ويمارسون الانضباط على أجسادهم ووقتهم، ويعيدون استثمار ما كسبوه في مجال الأعمال، وأيضاً في التعليم والأعمال الخيرية الإسلامية . كرم اوكتم ، تركيا الامة الغاضبة ، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ، مكتبة سطور للنشر، مصر ، ٢٠١١ ، ص١٩٠-١٩١ ، وكذلك ينظر : محمد الهامي واخرون ، حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة ، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث ،بيروت ،٢٠١٦ ، ص١٢٤ ، عماد يوسف قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، تحليل سياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤، ص١٧٢

(١٣) Ertan Aydın, „Türkiye Yüzyılı Değeri og Doğruyu Esas Alan Bir Vizyon“ Kriter, Sayı: 74, (Aralık 2022), s.15.

(١٤) BURHANETTİN DURAN, "TÜRKİYE YÜZYILI VİZYONU NEDİR, NE DEĞİLDİR?", KRİTER, YIL: 7, SAYI 74, (ARALIK 2022).

(١٥) برهان الدين دوران ، حزب العدالة والتنمية ومستقبل تركيا ، منشورات رؤية تركية ، إسطنبول ، ٢٠٢٣ ، ص٣٨

(١٦) Hameed, M. M., & KHalaf, O. A. A. (2019). Role of political elites in democratic transformation (patterns and models). *Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University* ٤٧ ,(January-March (A)), 38-52.

(١٧) نبي ميش ، برهان الدين دوران ، حزب العدالة والتنمية والتحول الديمقراطي ، ترجمة محمود سمير ، سيتا للنشر ، إسطنبول ، ٢٠٢٢، ص٢٢١ وما بعدها .

(١٨) ينظر : أسامة عبدعلي خلف ، البنية الاجتماعية واثره في الاستقرار السياسي تركيا وايران دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٣، ص٧٣

(١٩) MERT HÜSEYİN AKGEN , Representation in the New Turkish Parliament after the Elections of May 14, 2023, SETA , Turkiye, 2023, p.77

(*) من التعديلات الدستورية المتوقعة هو التعديل المتعلق بحرية الحجاب ، الذي جرى تقديمه إلى البرلمان في دورته السابعة والعشرين بدون استكماله في الجمعية العمومية، قبل سنة من هذه الانتخابات ، والمقترح يقدم ضمانات دستورية من أجل حرية المرأة في غطاء رأسها أو اختيار ملابس أخرى، وحماية مؤسسة الأسرة، ونص المقترح أنه لن يحظر حجاب المرأة وخياراتها الأخرى. الخاصة بملابسها، حتى في الزي الموحد المطلوب ارتداؤه في أداء الخدمات العامة . لكن يحتاج هذا التعديل الدستوري وعرضه على الاستفتاء إلى ٣٦٠ نائباً على الأقل، ومن هنا يحتاج تحالف الجمهور (الذي يشغل حاليا ٣٢٣ مقعدا) لدعم هذا المطلب إلى الاستفتاء الى ٣٧ نائبا على الأقل من الأحزاب المعارضة ، ومن المتوقع أن يتعامل (حزب الجيد) و(حزب السعادة) مع المقترح بشكل إيجابي . للتفصيل ينظر :

DEVA 2 vekil peşinde", Yenişafak, 17 Temmuz 2023.

(٢٠) ٢٠٢٣ OF ELECTIONS IMPORTANT MOST THE “,ECONOMIST THE :ELECTION IMPORTANT MOST S’2023 “,POLITICO; 2023 MAY 6 ويمكن مراجعة WASHINGTON THE; 2023 MAY 5 ,?”2023 IN ELECTION IMPORTANT 2023 IN ELECTION IMPORTANT MOST S’WORLD THE “,POST 2023. JANUARY 9 ,”TURKEY IN BE WILL

(٢١) تمثلت دعوة اردوغان بـ (التفاحة الحمراء الجديدة) التي ترمز إلى تجاوز مستوى الحضارة المعاصرة باعتبارها الهدف التأسيسي للجمهورية التركية، وتجديدها بما يتماشى مع متطلبات العصر. للتفصيل ينظر :

BURHANETTIN DURAN, “TÜRKIYE YÜZYILI VIZYONU NEDIR, NE DEĞILDIR?”, KRITER, YIL: 7, SAYI: 74, (ARALIK 2022).

(٢٢) BURHANETTIN DURAN, “ TÜRKIYE YÜZYILI: CUMHURIYETI YÜKSELTMEK”, SABAH, 29 EKIM 2022.

(٢٣) NEBİ MİŞ VE BAKİ LALEOĞLU, "TÜRKİYE'DE SEÇİMLER VE AK PARTİ'NİN İSTİSNAI KODLARI", AK PARTİ VE TÜRKİYE'NİN DÖNÜŞÜMÜ, ED. NEBİ MİŞ, BURHANETTIN DURAN VE ABDURRAHMAN BABACAN, (SETA YAYINLARI, İSTANBUL 2022), S.119-217

(٢٤) نص نظام انتخابات عام ٢٠١٨ على إمكانية خوض الأحزاب السياسية الانتخابات تحت سقف التحالف دون الحاجة إلى تشكيل قائمة مشتركة، على أن يكون معدل الأصوات الذي سيؤخذ في الاعتبار هو معدل الأصوات الإجمالي للتحالف. وبهذا، جرى تجاوز حاجز العتبة الانتخابية بشكل فعلي بالنسبة للتحالفات. ونص التعديل الثاني في انتخابات ٢٠٢٣، على تخفيض العتبة الانتخابية من ١٠ بالمئة إلى ٧ بالمئة. والجدير بالذكر هنا إلى أن هذا التعديل يعد تطورا إيجابيا ينسجم مع مبدأ العدالة في التمثيل. اذ بدونه لم تتمكن أحزاب الجيد والرفاه الجديد واليسار الأخضر والعمال التركي من دخول البرلمان بالمعدلات التي حصلوا عليها في هذه الانتخابات ٢٠٢٣ ، ينظر :

MERT HÜSEYİN AKGÜN , Representation in the New Turkish Parliament after the Elections of May 14, 2023 , SETA , Turkye , 2023,p.69-70

(٢٥) علي الدين هلال ، تأثير كارثة زلزال تركيا في مستقبل أردوغان السياسي ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، العدد ١٧٥٣ ، ٢٠٢٣ ، ص٤١

(٢٦) المرجع نفسه

(٢٧)BAKİ LALEOĞLU, "MİLLİYETÇİLİĞİ YÖNETMEK: ERDOĞAN, CUMHUR İTTİFAKI VE YERLİ-MİLLİ SİYASET", KRITER, YIL: 8, SAYI:80, (HAZİRAN 2023).

(٢٨) BAKI LALEOĞLU , FATMA ZEHRA LALEOĞLU , Understanding May 2023 Turkish Elections , SETA , Turkye , 2023,p.54.

(٢٩)NEBİ MİŞ VE BAKİ LALEOĞLU, "TÜRKİYE'DE SEÇİMLER VE AK PARTİ'NİN İSTİSNAI KODLARI", AK PARTİ VE TÜRKİYE'NİN DÖNÜŞÜMÜ, ED. NEBİ MİŞ, BURHANETTIN DURAN VE ABDURRAHMAN BABACAN, (SETA YAYINLARI, İSTANBUL 2022), S.119-217

(٣٠) يظهر أن الشعب التركي يضع ثقته في صندوق الاقتراع منذ أول انتخابات حرة في عام ١٩٥٠، لانه استطاع ان يبعد الانقلابيين عن السلطة عن طريق الانتخابات في أعقاب الانقلابات العسكرية. او إنهاء الأزمات السياسية وتقوية الوعي الديمقراطي الشعبي. كما عكس ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات في تركيا ثقة المواطنين بالتمثيل الديمقراطي، وأمن الانتخابات، والأحزاب السياسية والقوة الحاسمة للانتخابات في النظام السياسي. ينظر محمد نور الدين، مئة عام من تاريخ تركيا الحديثة ، سيرة سياسية اجتماعية ١٩٢٠-٢٠٢٠، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص٤٩٤-٤٩٥

(٣١) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ملفات متعددة للإحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للجنة الانتخابات العليا في تركيا.

٣٢BAKİ LALEOĞLU, "MİLLİYETÇİLİĞİ YÖNETMEK: ERDOĞAN, CUMHUR İTTİFAKI VE YERLİ-MİLLİ SİYASET", KRITER, YIL: 8, SAYI:80, (HAZİRAN 2023).

(*) هذا الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في المصدر المذكور ، ويشير السهم الى الأعلى الى (زيادة المقاعد) والسهم الى الأسفل الى (خسارة المقاعد) في نتائج هذه الانتخابات بالمقارنة مع انتخابات ٢٠١٨ .

(٣٣)«World Leaders Continue to Send Congratulatory Messages to President Erdoğan», Directorate of Communications, https://www.iletisim.gov.tr/english/haberler/detay/world-leaders-continue-to-send-congratulatorymessages- to-president-erdogan, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.

(٣٤) Scholz'un ilgili paylaşımı: https://twitter.com/trpresidency/status/1663203095625465857, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.

(٣٥) Macron'un ilgili paylaşımı: https://twitter.com/EmmanuelMacron/status/1662897793139089409, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.

(٣٦) Sunak'ın ilgili paylaşımı: https://twitter.com/RishiSunak/status/1662922299559870465, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.

(٣٧) «World Leaders Continue to Send Congratulatory Messages to PresidentErdoğan».

(٣٨) Stefano Fella, «Turkey under Erdoğan: Recent Developments and the 2023 Elections», House of Commons, https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9806/CBP-9806.pdf, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.

(٣٩) «If Turkey Sacks Its Strongman, Democrats Everywhere Should Take Heart», The Economist, https://www.economist.com/leaders/2023/05/04/ if-turkey-sacks-its-strongman-democrats-everywhere-should-take-heart, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.

(٤٠) ينظر : احمد نظيف، العضوية المستحيلة علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي في ضوء حزمة التوسع الجديدة، مركز الامارات للسياسات، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢ ، ص٦٠ وما بعدها

(٤١) «Cumhurbaşkanı Erdoğan'ın Zaferi Avrupa Gündeminde: Namağlup Erdoğan», TRT Haber, https://www.trthaber.com/haber/dunya/cumhurbaskani-erdoganin-zaferi-avrupa-gundeminde-namagluperdogan- 770812.html, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.

(٤٢) https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/AFETPR- 749125_EN.pdf; «Erdoğan's Third Term in Türkiye», European Parliament.